# التَّنازُعُ في العَمَلِ

٢٧٨ ـ إنْ عامِلانِ اقْتَضَيا في اسْمٍ عَمَلْ  قَبْلُ فَلِلْواحِدِ مِنْهُما العَمَلْ[١]

٢٧٩ ـ والثَّانِ أَوْلَى عند أَهْلِ البَصْرَهْ  واخْتارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذا أَسْرَهْ[٢]

التنازعُ عبارةٌ عن تَوَجُّه عاملين[3] إلى مَعْمولٍ واحِدٍ[٤]، نحوُ: «ضَرَبْتُ وأَكرَمْتُ زيداً» فكلُّ واحدٍ من «ضَرَبْتُ» و«أكْرَمْتُ» يطلبُ «زيداً» بالمفعولية، وهذا معنى قوله: «إنْ عاملانِ.. إلى آخرِه».

---

(١) «إن» شرطية «عاملان» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إن اقتضى عاملان «اقتضيا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «في اسم» جار ومجرور متعلق باقتضى «عمل» مفعول به لاقتضى، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «قبل» ظرف متعلق باقتضى، أو بمحذوف يقع حالاً من قوله: عاملان، أي: حال كون هذين العاملين واقعين قبل الاسم، وقبل مبني على الضم في محل نصب «فللواحد» الفاء لربط الجواب بالشرط، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الواحد «العمل» مبتدأ مؤخر.

(٢) «والثاني» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «عند» ظرف متعلق بأولى، وعند مضاف، و«أهل» مضاف إليه، وأهل مضاف، و«البصرة» مضاف إليه «واختار» فعل ماض «عكساً» مفعول به لاختار «غيرهم» غير: فاعل اختار، وغير مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه «ذا» حال من غيرهم، وذا مضاف، و«أسرة» مضاف إليه، وهو بضم الهمزة، والمراد به: ذا قوة، وأصله ـ بضم الهمزة ـ الدرع الحصينة، أو قوم الرجل ورهطه الأقربون، ويجوز فتح الهمزة، والأسرة ـ بالفتح ـ الجماعة القوية.

(3) وقد يكون التنازع في ثلاثة عوامل، واحتُجَّ بقول النبي ﷺ: «**تُسبّحون وتُكبّرون وتحمدون دُبُرَ كل صلاة ثلاثاً وثلاثين**» رواه بهذا اللفظ مسلم في «صحيحه» برقم (١٣٤٧).

(٤) قد يكون العاملان المتنازعان فعلين، ويشترط فيهما حينئذ: أن يكونا متصرفين، نحو قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، وقد يكونان اسمين، ويشترط فيهما حينئذ أن يكونا مشبهين للفعل في العمل، وذلك بأن يكونا اسمي فاعلين، نحو قول الشاعر:

عُهِدْتَ مُغِيثًا مغنياً مَنْ أَجَرْتَهُ

فمن: اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغن، أو بأن يكونا اسمي مفعول، كقول كثيِّر:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ  وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

أو بأن يكونا مصدرين، كقولك: عجبت من حبك وتقديرك زيدًا، أو بأن يكونا اسمي تفضيل، كقولك: زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم، أو بأن يكونا صفتين مشبهتين، نحو قولك: زيد حذر وكريم أبوه، أو =

وقوله: «قَبْلُ» معناه أنَّ العاملين يكونانِ قَبْلَ المعمولِ كما مَثَّلْنا، ومقتضاهُ أنَّه لو تأخَّرَ العاملانِ لم تكن المسألةُ من باب التنازعِ.

---

= بأن يكونا مختلفين، فمثال الفعل واسم الفعل قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩]، ومثال الفعل والمصدر قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّربِ مِسْمَعَا

فقوله: «مسمعا» اسم رجل، وقد تنازعه من حيث العمل كل من «لقيت» و«الضرب».

ومنه تعلم أنه لا تنازع بين حرفين، ولا بين فعلين جامدين، ولا بين اسمين غير عاملين، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد، أو فعل متصرف واسم غير عامل.

ويشترط في العاملين ـ سوى ما فصلنا ـ شرط ثان، هو أن يكون بينهما ارتباط، فلا يجوزُ أنْ تقول: «قام قعد أخوك» إذ لا ارتباط بين الفعلين(☆).

(☆) [ويشترط للعاملين كذلك: ألا يكون أحدهما محذوفاً، أي: أن يكونا مذكورين كلاهُما. وألا يكون أحدُهما مؤكّداً للآخر].

**والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور:**

**(الأول)**: أن يعطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف، كما رأيت في الأمثلة التي سقناها.

**(الثاني)**: أن يكون أولهما عاملاً في ثانيهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمۡ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمۡ أَن لَّن يَبۡعَثَ ٱللَّهُ أَحَدٗا﴾ [الجن: ٧] العاملان هما ظنوا وظننتم، والمعمول المتنازع فيه هو ﴿أَن لَّن يَبۡعَثَ ٱللَّهُ﴾ و﴿كَمَا ظَنَنتُمۡ﴾ معمول لظنوا؛ لأنه صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقًا ناصبه ظنوا.

**(الثالث)**: أن يكون جوابًا للأول، نحو قوله تعالى: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ﴾ [النساء: ١٧٦] ونحو قوله جلَّ شأنه: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦].

ويشترط في العاملين أيضًا: أن يكون كل واحد منهما موجهًا إلى المعمول من غير فساد في اللفظ أو في المعنى، فخرج بذلك نحوُ قولِ الشاعر:

أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احبِسِ احبِسِ

فليس كل واحد من «أتاك أتاك» موجهًا إلى قوله: «اللاحقون»، إذ لو توجه كل واحد إليه لقال: أتوك أتاك اللاحقون، أو لقال: أتاك أتوك اللاحقون، بل المتوجه إليه منهما هو الأول، والثاني تأكيد له، وخرج قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسعَى لأدنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

وذلك لأن كلًّا من «كفاني» و«لم أطلب» ليس متوجهًا إلى قوله: «قليل من المال» إذ لو كان كل منهما متوجهًا إليه لصار حاصل المعنى: كفاني قليل من المال ولم أطلب هذا القليل، وكيف يصح ذلك وهو يقول بعد هذا البيت: =

وقوله: «فللواحد منهما العملُ» معناه أنَّ أحَدَ العاملين يعملُ في ذلك الاسمِ الظاهرِ، والآخَرُ يُهْمَلُ عنه ويعملُ في ضميره، كما سيذكره.

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كلِّ واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأَوْلى منهما[1].

---

= وَلـكِـنَّـمَـا أَسْـعَـى لِـمَـجْـدٍ مُـؤَثَّـلٍ وقَـد يُـدرِكُ الـمَـجْـدَ الـمُـؤَثَّـلَ أمـثَـالِـي

وإنما قوله: «قليل من المال» فاعل كفى، وهو وحده المتوجه إلى العمل فيه، وأما قوله: «ولم أطلب» فله معمول محذوف يفهم من مجموع الكلام، والتقدير: كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك.

ويشترط في العاملين أيضًا: أن يكونا متقدمين على المعمول، كالأمثلة التي ذكرناها والتي ذكرها الشارح، فإن تقدم المعمول، فإما أن يكون مرفوعًا، وإما أن يكون منصوبًا، فإن تقدم وكان مرفوعًا، نحو قولك: «زيد قام وقعد» فلا عمل لأحد العاملين فيه، بل كل واحد منهما عامل في ضميره، وإن كان منصوبًا، نحو قولك: «زيدًا ضربت وأهنت» فالعامل فيه هو أول العاملين، وللثاني منهما معمول محذوف يدل عليه المذكور، أو لا معمول له أصلاً، وإن توسط المعمول بين العاملين، نحو قولك: «ضربت زيدًا وأهنت» فهو معمول للسابق عليه منهما، وللمتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور، وقد أشار الشارح إشارة وجيزة إلى هذا الشرط.

(١) **رأى البصريون أن إعمال ثاني العاملين أولى من إعمال الأول منهما لثلاث حُجَج:**

**الأولى**: أنه أقرب إلى المعمول، وهي العلَّة التي ذكرها الشارح.

**الثانية**: أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل ـ وهو المتقدم ـ ومعموله ـ وهو الاسم الظاهر ـ بأجنبي من العامل، وهو ذلك العامل الثاني، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول مغتفر في هذا الباب للضرورة التي ألجأت إليه، فهو خلاف الأصل على الأقل.

**الثالثة**: أنه يلزم على إعمال العامل الأول في لفظ المعمول أن تعطفَ عليه الجملة الأولى ـ وهي جملة العامل الأول مع معموله ـ قبل تمامها، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل.

**ورأى الكوفيون أن إعمال الأول أوْلى من إعمال الثاني لعلتين:**

**الأولى**: أنه أسبق وأقدم ذِكرًا، وهي العلة التي ذكرها الشارح.

**والثانية**: أنه يترتب على إعمال العامل الثاني في لفظ المعمول المذكور أن تضمر ضميرًا في العامل الأول منهما، فيكون في الكلام الإضمار قبل الذكر، وهو غير جائز عندهم؛ وخلاف الأصل عند البصريين.

**ولكل فريق من الفريقين مستنَد من السَّماع عن العرب.**

ثم إنه قد يوجد في الكلام ما يوجب إعمال الثاني، كما في قولك: ضربت بل أكرمت زيدًا، وقد يوجد فيه ما يوجب إعمال الأول، كما في قولك: لا أكرمت ولا قدمت زيدًا.

فذهب **البصريُّون** إلى أنَّ الثاني أَوْلَى به؛ لقُرْبِهِ منه، وذهب **الكوفيون** إلى أنَّ الأوَّلَ أوْلى به؛ لتَقَدُّمِهِ[1].

**٢٨٠ ـ وَأَعْمِلِ المُهْمَلَ في ضَمير ما تَنازَعاهُ وَالتَزِمْ ما التُزِما[٢]**

**٢٨١ ـ كَيُحْسِنان وَيُسيءُ ابْناكا وَقَدْ بَغى واعْتَدَيا عَبْداكا[٣]**

أي: إذا أعملْتَ أحَدَ العاملين في الظاهر وأهملْتَ الآخَرَ عَنْه، فأعْمِلِ المهملَ في ضميرِ الظَّاهرِ[4]، والتَزِمِ الإضْمارَ إنْ كان مطلوبُ العامل مما يلزم ذِكْرُه ولا يجوزُ حذْفُه، كالفاعلِ، وذلك كقولك: «يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْناكَ»[5] فكلُّ واحدٍ من «يُحسِنُ» و«يُسيءُ» يطلبُ «ابناكَ» بالفاعليةِ، فإنْ أَعملْتَ الثانيَ وَجَبَ أن تُضْمِرَ في الأوَّلِ فاعِلَهُ، فتقولُ: «يُحْسِنانِ وَيُسيءُ ابْناكَ» وكذلك إنْ أعملتَ الأوَّلَ وجبَ الإضمارُ في الثاني، فتقول: «يُحْسِنُ وَيُسيئانِ ابْناكَ» ومِثْلُه «بَغَى واعْتَدَيا عَبْداكَ» وإنْ أعملتَ الثاني في هذا المثالِ قلت: «بَغَيا واعتَدَى عَبْداكَ» ولا يجوزُ تَرْكُ الإضمارِ، فلا تقولُ: «يُحسِن ويسيءُ ابناكَ» ولا «بغى واعتدَى

---

(1) وذهب بعض النحاة إلى التساوي.
وفصّل أبو ذرّ الخشني الملقب بـ«ابن أبي كعب» فقال: إن كان إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار في الأول فيُختار إعمال الأول وإلا فيُختار إعمال الثاني. ذكره المرادي ٢/ ٦٣٦.
ويُرَجَّحُ مذهب البصريين بكون إعمال الثاني هو الأكثر وروداً في القرآن والحديث وعن العرب.

(٢) «وأعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المهمل» مفعول به لأعمل «في ضمير» جار ومجرور متعلق بأعمل، وضمير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «تنازعاه» فعل ماض وفاعل ومفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «والتزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به لالتزم «التزما» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة.

(٣) «كيحسنان» الكاف جارة لقول محذوف، يحسنان: فعل وفاعل «ويسيء» فعل مضارع «ابناكا» ابنا: فاعل يسيء مرفوع بالألف لأنه مثنى، وابنا مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «وقد» حرف تحقيق «بغى» فعل ماض «واعتديا» فعل وفاعل «عبداكا» فاعل بغى، ومضاف إليه.

(4) بضابط المطابقة من الضمير للظاهر في الإفراد وخلافه من تثنية وجمع، وفي التذكير وخلافه من التأنيث.

(5) هذا القول مثالٌ على ما لا يجوز، فإنه سينهى عنه بعد أسطُر، فافطَنْ.

عَبْداك» لأنَّ تركه[١] يؤدِّي إلى حذفِ الفاعلِ، والفاعِلُ مُلْتَزَمُ الذِّكْرِ، **وأجازَ الكسائيُّ** ذلك على الحذف، بناءً على مذهبه في جوازِ حَذْفِ الفاعِلِ[2]، **وأجازهُ الفَرَّاءُ** على تَوَجُّهِ العاملين معاً إلى الاسم الظاهر، وهذا بناءً منهما على مَنْعِ الإضمارِ في الأول عندَ إعمال الثاني؛ فلا تقولُ: «يحسنانِ ويسيءُ ابناك» **وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهورُ من مذهبهما في هذه المسألة.**

**٢٨٢ ـ وَلا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلا ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلا[٣]**

**٢٨٣ ـ بَلْ حَذْفَهُ الزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هو الخَبَرْ[٤]**

---

(١) يريد أن ترك الإضمار يؤدي إلى حذف الفاعل، وهذا كلام قاصر، ولا بد من تقدير لتصح العبارة، فإن ترك الإضمار لا يؤدي إلى حذف الفاعل دائمًا، لجواز أن يظهر مع كل عامل معموله، والكلام التام أن يقال: إن ترك الإضمار يلزم منه أحد أمرين، الأول: التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله، والثاني: حذف الفاعل، وكلاهما محظور.

(2) ووافقه السُّهَيلي وهشامٌ.
وقد قال الصبان في «حاشيته» ٢/ ١٥٠: قيل: ما وقَعَ فيه أشنَعُ مما فرّ منه؛ لأن حذف الفاعل [العمدة] أشنَعُ من الإضمار قبل الذكر.
والإضمار قبل الذكر مسموعٌ في الكلام الفصيح، وحكاه سيبويه في «الكتاب» ١/ ٧٩، و١/ ٨٩ ومثّل له بقوله: «ضربوني وضربتُ قومك». ورُوي:

جَفَوني ولم أجفُ الأخلاّء إنني ... لغير جميلٍ من خليليَ مُهْمِلُ

ذكر صدره ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/ ١١١، ورواه الأشموني ٢/ ١٥١، والمرادي ٢/ ٦٣٩.

(٣) «ولا» ناهية «تجئ» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مع» ظرف متعلق بتجئ، ومع مضاف، و«أول» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أهملا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أول، والجملة في محل جر صفة لأول «بمضمر» جار ومجرور متعلق بتجئ «لغير» جار ومجرور متعلق بأوهل الآتي، وغير مضاف، و«رفع» مضاف إليه «أوهلا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر، والجملة في محل جر صفة لمضمر.

(٤) «بل» حرف عطف، ومعناه ـ هنا ـ الانتقال «حذفه» حذف: مفعول مقدم لالزم، وحذف مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «الزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر «غير» خبر يكن، وغير مضاف، و«خبر» مضاف إليه «وأخرنه» الواو عاطفة، أخر: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والهاء مفعول به لأخر =

تقدَّم أنَّه إذا أُعمِلَ أحَدُ العاملَين في الظَّاهرِ وأُهمل الآخر عنه، أُعمِلَ في ضميره، ويلزم الإضمارُ إنْ كانَ مطلوبُ الفِعْلِ مما يلزمُ ذِكرُه، كالفاعل أو نائبه، ولا فَرْقَ في وجوب الإضمار حينئذٍ بينَ أنْ يكونَ المهملُ الأوَّلَ أو الثانيَ، فتقول: «يُحسنانِ ويسيءُ ابناكَ، ويُحسِنُ ويسيئانِ ابناك».

وذَكَرَ هنا أنَّه إذا كان مطلوبُ الفعلِ المهملِ غيرَ مَرفوع، فلا يخلو: إما أنْ يكونَ عمدةً في الأصْلِ ـ وهو مفعول «ظَنَّ» وأخواتِها؛ لأنَّه مبتدأ في الأصل أو خبرٌ، وهو المرادُ بقوله: «**إنْ يَكُنْ هو الخَبَر**» ـ أو لا، فإنْ لم يكنْ كذلك: فإما أنْ يكون الطالبُ له هو الأولَ، أو الثانيَ، فإنْ كان الأوَّلَ لم يَجُزِ الإضمارُ(1)، فتقول: «ضَرَبْتُ وضَرَبَني زيدٌ، ومَرَرتُ وَمَرَّ بي زَيدٌ» ولا تضمر، فلا تقول: «ضَرَبْتُهُ وضَربني زيدٌ» ولا «مَررتُ بِهِ ومَرَّ بي زيدٌ» وقد جاء في الشعر، كقوله: [الطويل]

ش١٦٠ ـ إذَا كُنْتَ تُرْضيهِ وَيُرْضيكَ صاحِبٌ ... جِهاراً فَكُنْ في الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلعَهْدِ
وَأَلْغِ أَحاديثَ الوُشاةِ فَقَلَّما ... يُحاوِلُ واشٍ غَيْرَ هِجْرانِ ذي وُدِّ(٢)

---

= مبني على الضم في محل نصب «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر «هو» ضمير فصل لا محل له من الإعراب «الخبر» خبر يكن، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، و التقدير: إن يكن مضمر غير الرفع هو الخبر فأخرنه.

(1) لقوله تفصيلٌ ذكره ابن هشام ٢/ ١١٣ وهو: إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما، نحوُ «قام وقعد أخواك»، وإن اختلفا أضمرتَهُ مؤخَّراً كـ«ضربني وضربتُ زيداً هو» . ا.هـ.

وتمام معنى قوله: أن العاملَين قد يطلبان منصوباً أيضاً كقولك: «ضربتُ وأوجعتُ سعيداً».

وأما الإضمار مؤخراً فهو فرارٌ من الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل. وهذا تعقيدٌ!

(٢) البيتان من الشواهد التي لم نقف لأحد على نسبتها لقائل معين.

**اللغة:** «جهارًا» بزنة كتاب؛ أي: عيانًا ومشاهدة، وتقول: رأيته جهرًا وجهارًا، وكلمت فلانًا جهرًا وجهارًا، وجهر فلان بالقول جهرًا، كل ذلك في معنى العلن، قال الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِۦٓ﴾ [الملك: ١٣]، وقال الأخفش في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]: أي: عياناً يكشف عنا ما بيننا وبينه «الغيب» أصل معناه في اللغة: ما استتر عنك ولم تره، ويريد به ههنا: ما لم يكن الصاحب حاضرًا «أحفظ للعهد» يروى في مكانه: «أحفظ للود» والود ـ بضم الواو في المشهور، وقد تكسر الواو أو تفتح ـ: المحبة «ألغ» يريد لا تجعل لكلام الوشاة سبيلاً إلى قلبك «الوشاة» جمع =

وإنْ كانَ الطَّالبُ لَهُ هو الثانيَ وجبَ الإضمارُ؛ فتقول: «ضَرَبَني وضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، وَمَرَّ بي وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ» ولا يجوزُ الحذفُ؛ فلا تقولُ: «ضَرَبَني وَضَرَبْتُ زَيْدٌ» ولا «مَرَّ بي وَمَرَرْتُ زَيْدٌ»، وقد جاء في الشعر، كقوله: [مجزوء الكامل]

ش١٦١ ـ بِعُكاظَ يُعْشي النّاظِريـ ـنَ إذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ(١)

---

= واشٍ، وهو الذي ينقل إليك الكلام عن خِلَّانك وأحبائك بقصد إفساد ما بينكم من أواصر المحبة «يحاول» هو مضارع من المحاولة، وأصلها إرادة الشيء بحيلة.

**المعنى:** إذا كانت بينك وبين أحد صداقة وكان كل واحد منكما يعمل في العلن على إرضاء صاحبه، فتمسَّك بأواصر هذه المحبة في حال غيبة صديقك عنك، ولا تقبل في شأنه أقوال الوشاة، فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقة وتعكيرَ صفوها.

**الإعراب:** «**إذا**» ظرف زمان تضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب «**كنت**» كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسمه، وجملة «**ترضيه**» من الفعل مع فاعله المستتر ومفعوله في محل نصب خبر كان، والجملة من كان ومعمولَيها في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي جملة الشرط «**ويرضيك**» فعل ومفعول به «**صاحب**» فاعل يرضيك، وجملة يرضيك وفاعله ومفعوله في محل نصب معطوفة على جملة ترضيه التي قبلها «**جهارًا**» منصوب على الظرفية تنازعه كل من الفعلين السابقين «**فكن**» الفاء لربط الجواب بالشرط، كن: فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**في الغيب**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «**أحفظ**» خبر كن «**للعهد**» جار ومجرور متعلق بأحفظ.

**الشاهد فيه:** قوله: «ترضيه ويرضيك صاحب» فقد تقدم في هذه العبارة عاملان ـ وهما «ترضى» و«يرضى» ـ وتأخر عنهما معمول واحد ـ وهو قوله: «صاحب» ـ وقد تنازع كل من «ترضى» و«يرضى» ذلك الاسمَ الذي بعدهما، وهو «صاحب» والأول يطلبه مفعولاً به، والثاني يطلبه فاعلاً، وقد أعمل الشاعر فيه الثاني، وأعمل الأول في ضميره الذي هو الهاء.

والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألا يعمل الأول في الضمير؛ لأن هذا الضمير بالنسبة للعامل الأول فضلة يستغني الكلام عنه، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز، وقد ارتكبه الشاعر من غير ضرورة ملجئة إلى ارتكاب هذا المحظور، فإنهم إنما أجازوا في هذا الباب الإضمارَ قبل الذكر حين لا يكون منه بد، وذلك إذا كان الضمير فاعلاً مثلاً؛ لأنه لا يستغني الكلام عنه، ولا يجوزُ حذفُه، والضرورة يجب أن تتقدر بقدرها، ومنهم من منع الإضمار قبل الذكر مطلقًا.

(١) البيت لعاتكةَ بنت عبد المطلب عمَّةِ النبي ﷺ من كلمة رواها أبو تمام حبيب بن أوس في «ديوان الحماسة» (انظر شرح التبريزي، ٢/٢٥٦ بتحقيقنا) وقبل هذا البيت قولها:

سَائِلْ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلْيَكْفِ مِنْ شَرٍّ سَمَاعُهْ =

والأصْلُ: «لمحوه» فحذفَ الضَّميرَ ضرورةً، وهو شاذٌّ، كما شَذَّ عَمَلُ المهمَلِ الأوَّلِ في المفعول المضمر الذي ليسَ بعمدَةٍ في الأصْلِ.

**هذا كلُّه إذا كان غيرُ المرفوع ليس بعمدَةٍ في الأصل**، فإنْ كانَ عمدَةً في الأصل، فلا يخلو: إمَّا أنْ يكونَ الطَّالبُ لَهُ هو الأوَّلَ، أو الثانيَ، فإنْ كان الطالبُ له هو الأوَّلَ، وجب إضماره مؤخَّراً، فتقول: «ظَنَّني وظَنَنْتُ زيْداً قائماً إيَّاه» وإنْ كانَ الطَّالبُ له هو الثاني

= قَـيْـسًـا وَمَـا جَـمَـعُـوا لَـنَـا فِـي مَـجْـمَـعٍ بَـاقٍ شَـنَـاعُـهْ
فِـيـهِ الـسَّـنَـوَّرُ والـقَـنَـا والـكَـبْـشُ مُـلْـتَـمِـعٌ قِـنَـاعُـهْ

**اللغة:** «عكاظ» بزنة غراب: موضع كانت فيه سوق مشهورة يجتمع فيها العرب للتجارة والمفاخرة «يعشي» مضارع من الإعشاء، وأصله العشا، وهو ضعف البصر ليلاً «لمحوا» ماضٍ من اللمح، وهو سرعة إبصار الشيء «شعاعه» بضم الشين: ما تراه من الضوء مقبلاً عليك كأنه الحبال، والضمير الذي أضيف الشعاع إليه يجوز أن يكون عائداً على عكاظ؛ لأنه موضع الشعاع، ويجوز أن يكون عائداً على القناع الذي ذكرته في البيت السابق على هذا البيت.

**المعنى:** تريد أن أشعة سلاح قومها مما تضعف أبصار الناظر إليها، تكني بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه.

**الإعراب:** «**بعكاظ**» جار ومجرور متعلق بقولها: «جمعوا» في البيت السابق «**يعشي**» فعل مضارع «**الناظرين**» مفعول به ليعشي «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**هم**» تأكيد لضمير متصل بفعل محذوف، والتقدير: إذا لمحوا هم «**لمحوا**» فعل ماضٍ وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «**شعاعه**» شعاع: فاعل يعشي مرفوع بالضمة الظاهرة، وشعاع مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه.

**الشاهد فيه:** قوله: «يعشي... لمحوا شعاعه» حيث تنازع كل من الفعلين «شعاعه» فالفعل الأول ـ وهو: «يعشي» ـ يطلبه فاعلاً له، والفعل الثاني ـ وهو «لمحوا» ـ يطلبه مفعولاً، وقد أعمل فيه الأول، بدليل أنه مرفوع، وأعمل الثاني في ضميره، ثم حذف ذلك الضمير ضرورة، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين «يعشي الناظرين شعاعه إذا لمحوه» ثم صار بعد تقديمهما: «يعشي الناظرين إذا لمحوه شعاعه» ثم حذفت الهاء من «لمحوه» فصار كما ترى في البيت.

**ومذهب الجمهور:** أن ذلك الحذف لا يجوز لغير الضرورة، وذلك من قِبَل أنَّ ذِكْرَه لا يترتب عليه محظور الإضمار قبل الذكر، وفي حذفه فساد، وهو تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير علة ولا سبب موجب له.

**وذهب قوم** إلى أن حذف الضمير في مثل هذه الحال جائز في سعة الكلام، وذلك لأن هذا الضمير فضلة، وقد علمنا أن الفضلة لا يجبُ ذكرها.

أضمرتَه، متصلاً كان أو منفصلاً، فتقول: «ظَنَنْتُ وظَنَّنيهِ زيداً قائماً، وظَنَنْتُ وظَنَّني إيَّاهُ زيداً قائماً».

**ومعنى البيتين** أنك إذا أهملْتَ الأوَّلَ لم تأتِ معَه بضميرٍ غَيرِ مرفوعٍ، وهو المنصوبُ والمجرورُ، فلا تقول: «ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَني زيدٌ»، ولا «مَرَرْتُ به ومَرَّ بي زيدٌ» بَلْ يلزمُ الحَذفُ، فتقولُ: «ضَرَبْتُ وضَرَبَني زيدٌ، ومَرَرْتُ ومَرَّ بي زيدٌ» إلَّا إذا كان المفعولُ خبراً في الأصل؛ فإنه لا يجوزُ حَذْفه، بَلْ يجبُ الإتيانُ به مؤخَّراً؛ فتقولُ: «ظنَّني وَظَنَنْتُ زيداً قائماً إيَّاهُ».

**ومَفْهومُه** أنَّ الثاني يُؤتَى معه بالضميرِ مُطلقاً، مرفوعاً كانَ أو مجروراً أو منصوباً، عُمْدةً في الأصل أو غيرَ عُمدَةٍ.

**٢٨٤ ـ وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَميرٌ خَبَرا ... لِغَيْرِ ما يُطابِقُ المُفَسِّرا[١]**

**٢٨٥ ـ نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّاني أَخا ... زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ في الرَّخا[٢]**

أي: يجبُ أنْ يُؤْتَى بمفعولِ الفعلِ المُهمَلِ ظاهراً إذا لزم من إضماره عدمُ مطابقته لما يفسِّرُه؛ لكونه خبراً في الأصل عمَّا لا يطابقُ المفسَّرَ، كما إذا كانَ في الأصلِ خبراً عن مُفرَدٍ ومفسِّرُهُ مُثنًى، نحو: «أظنُّ ويظنَّاني زَيْداً وعَمْراً أخوين» فـ«زيداً»: مفعول أول لأظُنُّ، و«عمراً»: معطوف عليه، و«أخوين»: مفعولٌ ثانٍ لأظن، والياءُ: مفعول أوَّل ليظنَّانِ؛ فيحتاجُ إلى مفعولٍ ثانٍ؛ فلو أتيتَ به ضميراً فقلتَ: «أظنُّ ويظنَّاني إيَّاهُ زيداً وعَمراً أخَوَينِ» لكان «إيَّاه» مطابقاً للياءِ في أنهما مفردان، ولكن لا يطابق ما يعودُ عليه، وهو «أخوين»؛

---

(١) «**أظهر**» فعل أمر مبني على السكون، وكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**إن**» شرطية «**يكن**» فعل مضارع ناقص فعل الشرط «**ضمير**» اسم يكن «**خبراً**» خبر يكن «**لغير**» جار ومجرور متعلق بخبر، وغير مضاف، و«**ما**» اسم موصول مضاف إليه «**يطابق**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «**المفسرا**» مفعول به ليطابق، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن يكن ضمير خبراً لغير ما يطابق المفسر فأظهره، أي: جئ به اسماً ظاهراً.

(٢) «**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «**أظن**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «**ويظناني**» فعل وفاعل ومفعول أول «**أخا**» مفعول ثانٍ ليظناني «**زيداً**» مفعول أول لأظن «**وعمراً**» معطوف عليه «**أخوين**» مفعول ثانٍ لأظن «**في الرخا**» جار ومجرور تنازع فيه كل من «أظن» و«يظناني».

لأنَّه مفردٌ، و«أخوين» مثنى؛ فتفوتُ مطابقة المفسِّرِ للمفسَّر، وذلك لا يجوزُ، وإنْ قلتَ: «أظنُّ ويظنَّاني إياهما زيداً وعَمراً أخوين» حصلتْ مطابقة المفسِّرِ للمفسَّرِ؛ [وذلك] لكون «إيَّاهُما» مثنًّى، و«أخوين» كذلك، ولكنْ تَفوتُ مطابَقَةُ المفعول الثاني ـ الذي هو خبرٌ في الأصل ـ للمفعولِ الأوَّلِ الَّذي هو مبتدأ في الأصل؛ لكون المفعول الأول مفرداً، وهو الياء، والمفعول الثاني غير مفرد، وهو «إياهما»، ولا بدَّ من مطابقة الخبرِ للمبتدأ، فلمَّا تعذَّرت [المطابقة] مع الإضمار وجَب الإظهارُ؛ فتقولُ: «أظنُّ ويظنَّاني أخا زيداً وعَمْراً أخوين»، فـ«زيداً وعمراً أخوين»: مفعولا أظنُّ، والياءُ مفعولُ يظنَّانِ الأول، و«أخا» مفعوله الثاني، ولا تكون المسألة حينَئذٍ من باب التنازُعِ[1]؛ لأنَّ كلًّا من العاملين عَمِلَ في ظاهرٍ، **وهذا مذهبُ البصريين.**

**وأجازُ الكوفيُّونَ** الإضمارَ مُراعىً به جانبُ المخبَرِ عنه؛ فتقولُ: «أظنُّ وَيظنَّاني إيَّاه زيداً وعمراً أخوين» وأجازوا أيضاً الحذْفَ؛ فتقولُ: «أظنُّ ويظنَّاني زيداً وعمراً أخوين».



(١) القول بأن هذه المسألة حينئذ ليست من باب التنازع هو الذي ذكره ابن هشام، ووجه ذلك بأن العاملين بالنسبة للمفعول الثاني لم يعمل أحدهما في لَفْظِه والآخر في ضميره، بل لم تتوجه مطالبة كل واحد منهما إليه، وهو شرط باب التنازع، وذلك لأن «أخوين» معمول لأظن، ولم يتوجه إليه يظناني؛ لعدم مطابقته لمفعوله الأول، فإنه لا يطلب مفعولاً ثانيًا إلا بشرط مطابقته لمفعوله الأول.

ونازع في هذا قوم من المتأخرين منهم ابن القاسم وقالوا: إن اشتراط صحة توجه كل من العاملين إلى المعمول إنما هو بالنظر إلى المعنى لا بالنظر إلى الإفراد والتثنية، ولا بالنظر إلى نوع العمل، أفلا ترى أنك لو قلت: «ضربني وضربت زيدًا» لم يكن ليصح أن يتوجه الأول إلى «زيدًا» المنصوب، ولو قلت: «ضربني وضربته زيد» لم يكن يصح توجه الثاني إليه وهو مرفوع؟